**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**جامعة محمد بن أحمد وهران 2**

 تطبيق في مقياس **القانون الدستوري للسنة الأولى ليسانس**

****

**من إعداد الأستاذ بودة محمد، أستاذ محاضر أ،**

**عضو هيئة التدريس تخصص القانون العام،**

**بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن أحمد وهران 2.**

 **السنة الجامعية 2020-2021**

**-أولا: البطاقة التعريفية بالأستاذ والمادة محل التدريس:**

**يعد الأستاذ القائم على تدريس مقياس القانون الدستوري مختصا في تدريس التخصص لطلبة السنة الأولى خلال السداسيين الأول والثاني.**

**الأستاذ في اتصال مباشر بطلبته على مدار الأسبوع سواء أثناء إجراء الحصص أو عن طريق تمكينهم من الايمايل المهني حال حدوث انشغال ، أو عند إرسال الأعمال الموجهة الكترونيا، وبعث الرسائل النصية والاجابة عنها في حساب الأستاذ المتواجد بالأرضية الرقمية للدراسة عن بعد .**

**أما عن المادة محل التدريس فإنها تتضمن دروسا تطبيقية لنظريتي الدولة والدساتير باللجوء إلى دراسة النصوص الفلسفية والقانونية عند دراسة أصل نشأة الدولة أو بالتطرق إلى نصوص الدساتير والقوانين العضوية في السداسي الثاني، فضلا على إتاحة للطالب فرصة الحصول على رؤية أوسع بتزويده ببعض المراجع من خلال الاستعانة بمقالات الأستاذ المتواجدة على مستوى الأرضية الرقمية ASJP، بقصد إعطاء بعد عملي للدراسة يتعرف من خلال ذلك الطالب على أدوات المنهجية العملية في تحليل الأفكار وانتقادها بإعداد ملخص عن المقالات المذكورة واستعراض تقرير كتابي وشفهي حول الإشكالية التي يطرحها عنوان المقال أو المداخلة والعناصر الأساسية التي ترتبط بها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الاستفادة من بيبلوغرافيا الكتاب أو المقال ليستزيد نفس الطالب معرفيا وتكون له نظرة أوسع وأشمل.**

**العنوان الشخصي الالكتروني :** moh.bouda@yahoo.fr

**العنوان الالكتروني المهني:** bouda.mohamed@univ-oran2.dz

**-ثانيا: الحجم الساعي : يقدر الحجم الساعي المدرس للطلبة في الحالات العادية ساعة ونصف من الزمن ، ليتراجع ذالك التوقيت إلى حدود ساعة واحدة في الأسبوع لكل مجموعة على حدى.**

**-ثالثا: الفئة المستهدفة: الدروس بجزئياته موجهة أولا إلى المجموعات المكلف بتدريسها الأستاذ ثم باقي طلبة الجدع المشترك ليسانس بالنسبة للسنة الجامعية الحالية 2020-2021، أما عن المجموعات المعنية فانها على التوالي: 05، 06، 23، 24.**

**-رابعا: معامل المادة المدرسة: تعتبر مادة القانون الدستوري مادة أساسية في برامج تدريس اختصاص الحقوق باعتبارها مادة تتضمن المحاضرة والتطبيق معا، وتظهر أهميتها في نظام ل.م.د بالنظر إلى مضامين مواضيعها ولكونها على خلاف مقاييس أخرى تندرج في وحدة التعليم الأساسي بمعامل02، مقابل وجود مقاييس أخرى ضمن وحدة التعليم المنهجية، والتعليم الاستكشافي والتعليم الأفقي، كما يبلغ الرصيد فيها 07 في السداسي الأول ونفس الشيء في السداسي الثاني، بحيث يتحصل الطالب على أرصدة المقياس بحصوله على معدل يساوي أو يفوق عشرة10 من عشرين 20، وهذا بحساب علامة الامتحان X 2 مضافا إليها علامة التطبيق بحيث أن علامة الامتحان X 2+نقطة التطبيق =30 أو أكثر .**

**لهذا فان الطالب المسجل في المجموعات المذكورة أعلاه، يكتسب المادة فيها الطالب إن تحصل على معدل يساوي أو أعلى من 10 من 20 ، ويتم اكتساب الوحدة التعليمية إذا كان معدل مجموع علامات المواد المكونة لها أكبر أو يساوي 10 من 20 ، كما أنه يتم الحصول على السداسي بمعدل عام يساوي 10 فما فوق، وبالتالي الحصول على 30 رصيد سواء باكتساب الوحدات التعليمية أو من خلال التعويض بين الوحدات التعليمية المكونة للسداسي، وإلا تم تمكين الطالب من دخول الامتحان الاستدراكي في المادة في شق المحاضرة دون التطبيق التي تبقى دون تغيير.**

**-خامسا: كيفية تقييم الطلبة على مدار السداسي ثم السنة: تتم عملية تقييم الطلبة بعد إلقاء الدروس وانجاز البحوث واستيعاب القواعد الأساسية لمادة القانون الدستوري بحيث ينتهي المطاف عند كل سداسي بإجراء امتحان في الأول كتابي وآخر شفهي عند نهاية السداسي الثاني، لكن تسليم العلامة لا يتوقف على علامة الامتحان لوحدها إنما يتقرر باستجماع مسائل أخرى من بينها الأعمال المنجزة التي قام بها الطالب خلال السداسي ، الحضور في الحصص وتجنب الغيابات، طريقة المشاركة وإلقاء البحوث بالطريقة الشفهية.**

**-سادسا: المخاطبين بالدروس: طلبة المجموعة ثم الطلبة المسجلين بكلية الحقوق والعلوم السياسية .**

**-سابعا: مقاصد المقياس وأهدافه: ان من أهم مقاصد مقياس القانون الدستوري وأهدافه باعتباره مادة أساسية بمعامل ورصيد معتبر تنمية قدرات الطالب في الجانب المعرفي والسياسي من خلال المصطلحات التي يتم تداولها داخل قاعة التدريس والمناقشات المفتوحة حول كافة المواضيع التي يتم تناول جماعيا بكيفية يستطيع التواصل واستيعاب محتويات المقرر الدراسي .**

**لهذا فان النتائج المتوخاة من تدريس السداسيين في تخصص القانون الدستوري تحقيق مايلي:**

**-الاسهام في التكويني المعرفي الجيد والكفئ للطالب في المجال القانوني والسياسي.**

**-تبسيط عناصر المادة وجوانبها الأساسية.**

**-مرافقة الطالب لتحقيق نتائج دراسية جيدة .**

**-تلقين المنهجية في استيعاب الدروس وتوخي المصاعب المحيطة بالدراسات الجامعية.**